مدى امكانية مصر للانفتاح الاقتصادى

ان الهدف الذى تسعى الدوله الان الى تحقيقه هو فتح الابواب امام رءوس الاموال العربية والاجنبية ، تخلق تدفق نقدى ، واقامة عديد من المشروعات التى تؤدى الى زيادة الانتاج ، وتسهم فى معالجة العجز فى ميزان المدفوعات.

ولا شك ان الظروف المحيطة ببلادنا الان ، قد تغيرت عن الفترة السابقة ، فالمستثمر العربى او الاجنبى ازدادت ثقته فى مصر ، بعد حرب اكتوبر المجيدة ، وبعد رفع الحراسات والتأميمات وعوائق نزع الملكية . وكان نتيجة ذلك ، ان تزايدت الطلبات العديدة على هيئة الاستثمار من جهات مختلفة ، رغم أن الدولة ، نظرا لظروفها الحالية ، لم تمنح الحوافز الكبيرة للمستثمرين للاعفاءات الجمركية والضريبة وبعض الخدمات المجانية الموجودة فى دول اخرى كتونس والمغرب واسبانيا . وهذا ان دل على شىء فانما يدل على أن مجالات الاستثمار فى بلادنا أوسع ، وعائد الاستثمار اكبر ..

ولكن مع هذا التزايد المستمر فى طلبات الاستثمار ، هل تستطيع مصر قبول كل هذه الطلبات من جانب المستثمرين العرب والاجانب ؟

يقول الاستاذ محمود لطفى رئيس هيئة استثمار المال العربى والاجنبى ، اننا نحتاج الى فترة لمعالجة البيروقراطية الموجودة فى مكاتبنا الان ، والتى تمثل اكبر عقبه امام الانفتاح . فلا بد من ممارسة الانشطة بعيدا عن اى روتين يقيدها . وهذا هو الانفتاح الفكرى الذى مازلنا نفتقده حتى الان . ففى القطاع العام مثلا ، مازال هناك من يعتبرون قانون الاستثمار ، العدو اللدود لهم ، لاعتقادهم انه اذا جاءت الشركات الاجنبية الى هذه البلاد ، وانتجت سلعا سيبيعها او منتجا ، فانها ستقضى على الانتاج المحلى . لذلك يتعين على المسئولين فى أجهزة ووحدات القطاع العام ، أن يتعمقوا فى فهم مضمون قانون الاستثمار ، وما يستهدفه . وعموما فلا يمكن أن يكون عندنا انفتاح اقتصادى بدون انفتاح فكرى .

هذا الى جانب أنه لابد من وضوح الرؤية بالنسبة للانظمة الاقتصادية التى تطبقها بلادنا ، مثل النقد والجمارك والاقامة والضرائب ، وما الى ذلك .

فالنسبة للنقد ، مازال حتى الان ، يطبق القانون رقم ٨٠ لعام ١٩٤٨ ، الذى وضع لظروف معينة كانت تمر بها البلاد ، عندما خرجت مصر من منطقة النقد الاسترلينية . ولابد الان من اعادة النظر فى هذا القانون ، واستصدار التشريع الملائم للزمن الذى نعيشه وعلى ضوء التجارب التى مرت بها البلاد فى خلال ربع قرن أو ما يزيد من السياسات الدولية . وبالنسبة للجمارك ، فاول اثر ينعكس على مجموعة الاجانب القادمين لمصر ، هو معاملة رجال الجمارك لهم ، فمصلحة الجمارك ، ماراالت الاساليب المبيعة بها ، وتوعية بعض الموظفين الموجودين فى بعض الموانىء لتخليص البضائع ، لم يصبها الانفتاح الفكرى . وهذا يقتضى مزيدا من التوعية لهؤلاء الموظفين ، وانه مهما نص فى القانون على تيسيرات ، فان التطبيق هو الذى يترك أثره على نفسية الاجنبى .

لابد من تعاون الاجهزة المختلفة على مستوى الدولة مع بعضها وخدمة بعضها بعضا للوصول الى هدف الانفتاح ، لان انعزال الاجهزة عن بعضها ، يؤدى الى أن الشخص الاجنبى يضطر الى التنقل ومقابلة كل جهاز على حدة . ان اية سياسة اقتصاديه لها ايجابياتها ، كما أن لها سلبياتها . وهذا ما يتعين على المسئولين تداركه ، والعمل على التغلب عليه ..

فيجب أن نعترف أن مستوى الخدمات والمرافق بكافة انواعها فى مصر ، دون المستوى الواجب أن تكون عليه لتادية واجباتها نحو المشروعات الاستثمارية التى ستنشأ فى البلاد . واقترح ضرورة تخصيص ميزانية مستقلة ، تصرف على تحسين اجهزة الخدمة والمرافق بوجه عام .

ولابد ايضا من عمل خريطة لجمهورية مصر العربية تسمى الخريطة الاستثمارية توضح بها أماكن الاراضى التى يمكن أن تستخدم للاسكان الادارى ، والاسكان فوق المتوسط ، واماكن للاراضى المخصصة للصناعة ، كمناطق صناعية القرى السياحية ، على أن توفر لهذه الاراضى بكافة انواعها ، الخدمات والمرافق اللازمة .

وبذلك يتيسر للمستثمرين ، اختيار المواقع التى تناسبهم لانشاء مشروعاتهم على اختلاف انواعها ، سواء كانت سياحية أو اسكانية أو صناعية . كما يتعين أن توضح على هذه الخريطة ، أماكن الاراضى المستصلحة والزراعية والاراضى البور القابلة للاستصلاح ، لتيسير مهمة المستثمر . ■